**يوم عمل**:

المياه والطاقة والنمو الديموغرافي

في ضوء التنمية المستدامة في غزة:

تنظيم: الوكالة الفرنسية للتنمية

غزة/المعهد الفرنسي

الخميس 31 يناير 2019

**(النمو الديموغرافي في ضوء التنمية المستدامة في غزة)**

ورقة عمل:

**إعداد باحث تنموي**: م. تيسير محيسن

**توطئة**

في الواقع، انطلق القائمون على هذا المؤتمر أو اليوم الدراسي، من فكرة هي في أحسن الأوضاع محل نظر. تقول الفرضية أنه في ظل السياق الحالي للقطاع فإن التحديات التي تواجه التنمية المستدامة هائلة. وهي فكرة صحيحة بالعموم، ولكنها مضللة ولا تصف الأمر كما يجب أنه يكون عليه. فالسياق الغزي، إن صح التعبير، نافي للتنمية تماما. ولا يعود السبب لنقص في الموارد أو سوء في التخطيط أو حتى لزيادة سكانية متفاقمة، وكل ذلك صحيح غالبا، ولكن يكمن السبب الفعلي في الاحتلال وممارساته وعلى وجه التحديد في نشأة "هذا السياق المعقد والصعب" منذ النكبة.

أورثت النكبة 48 جنوب فلسطين أكثر من معضلة؛ تكون قطاع ساحلي محصور ومحدود المساحة وقليل الموارد ومنغلق على فضاءه الجغرافي المجاور، وفي ذات الوقت دفع إليه بالآلاف من اللاجئين الذين سلبت أملاكهم ودمرت قراهم ومدنهم في الجوار. وطوال 70 عاما لم ينج هذا القطاع من سياسات وممارسات، قبل الاحتلال المباشر 1967 وأثناءه وبعده، أقل ما يمكن أن يقال بشأنها أنها تتحمل المسؤولية الأولى عما آلت إليه أوضاع القطاع من خراب وتدمير وإجهاض للنمو والتطور وانعدام اليقين بخصوص مستقبله.

ولذلك، كنت أفضل معالجة ومقاربة أزمات القطاع المتعددة والمتفاقمة والمتداخلة (أزمة المياه والطاقة والزيادة السكانية وغيرها) ليس في سياق "التنمية المستدامة" المستحيلة عمليا، وإنما في سياق سياسي-حقوقي من ناحية وسياق عملي-واقعي من ناحية أخرى. على أي حال، دعوني أتوقف قليلا عند ظاهرة النمو الديموغرافي في العالم ومن ثم نعالج الظاهرة في ضوء التنمية المستدامة في قطاع غزة.

**الظاهرة الديموغرافية عالميا**

شهد العالم نموا سريعا لم يسبق له مثيل في عدد السكان بين عامي 1950 و1985، ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى الزيادة السكانية في الدول النامية. ترافق انخفاض معدل الوفيات في الغرب مع إنجازات التنمية الاجتماعية والاقتصادية هناك. وقد ساعدت الكشوفات الجغرافية على امتصاص الفائض السكاني. بينما في بلدان العالم النامي لم يبدأ الإنخفاض إلا بعد 1950 ولم يواكب نجاحات التنمية والاقتصادية وإنما جاء نتيجة عوامل معظمها من خارج مجتمعات هذه البلدان.

ظهرت نظريات تعالج النمو السكاني منذ اليونان القديمة، لكن النظريات الأبرز في هذا السياق كانت أولا نظرية مالتوس المعروفة، وثانيا الماركسية المعارضة للمالتوسية، وفكرتها المركزية أن الرأسمالية تخلق الزيادة السكانية (أي وجود فائض من الناس مقارنة بالوظائف)، مما يؤدي إلى زيادة البطالة والعمالة الرخيصة والفقر. منذ منتصف القرن العشرين، سادت نظرية "التحول الديموغرافي". وتستند إلى التجربة الديموغرافية الأوروبية، تقول النظرية أن السكان يمرون بثلاث مراحل في انتقالهم إلى نمط حديث (انخفاض النمو أو عدمه، النمو السريع، عدم النمو). من منظور التنمية الاقتصادية تعكس هذه المراحل عمليتي التصنيع والتحضر.

واجهت هذه النظرية مجموعة من الانتقادات، شكلت اتجاهات جديدة في معالجة ظاهرة النمو السكاني: لا يمكن تطبيق التجربة الديموغرافية الغربية على بلدان الجنوب، هذه النظرية لا تأخذ بالحسبان المتغيرات الثقافية، تفترض النظرية علاقة مؤكدة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية.

في الواقع، تحتوي جميع النظريات الثلاث المذكورة أعلاه على افتراضات حول النمو السكاني والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، هناك أدلة متزايدة على أن هذه العلاقة معقدة وتختلف من سياق إلى سياق. مع بداية القرن الحادي والعشرين، تم التخلي عن محاولة إقامة نظرية عامة للنمو السكاني.

**النمو السكاني في قطاع غزة**

يقدر عدد سكان قطاع غزة عام 2017 بحوالي 1.94 مليون نسمة، منهم 988 ألف ذكراً و956 ألف أنثى. وتقدر نسبة الأفراد في الفئة العمريـة (0-14) سنة 42.6% في قطاع غزة. ويلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم (65 سنة فأكثر) حيث قدرت نسبتهم في منتصف عام 2017 بـ 2.4%.

لكل إمرأة في قطاع غزة 4,5 طفلا (في لبنان أقل من طفلين لكل إمرأة). في السنوات العشر الأخيرة تغير اتجاه معدل الخصوبة في فلسطين، (5,2 طفل لكل امرأة في عام 2008)، انخفض معدل وفيات الأطفال ما أدى إلى زيادة العمر المتوقع؛ وإلى نمو السكان: 1,5 مليون في عام **2008**، و1,8مليون في عام 2017.

الكثافة السكانية في فلسطين مرتفعة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2017 نحو 823 فرداً /كم2 في فلسطين، بواقع 532 فرداً /كم2 في الضفة الغربية مقابل 5324 فرداً /كم2 في قطاع غزة.

بينما طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في فلسطين، فإنه يلاحظ استمرار ارتفاعه في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية

يتوقّع أن يرتفع عددُ السكان في الأراضي الفلسطينية إلى 5.4 مليون في منتصف عام 2020. في حين يتوقع أن يصل العدد إلى 6.1 مليون نسمة، في منتصف العام 2025. وذكر تقرير للأمم المتحدة عام 2012، أنه بحلول 2020 سيرتفع تعداد سكان قطاع غزة إلى مليونيْن ومائة ألف نسمة.

**النمو السكاني والتنمية المستدامة**

العلاقة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة علاقة ممكنة ولكنها؛ وفق بعض المدارس، ليست حتمية. هناك من يرى أن الزيادة السكانية تشكل رأسمالا يمكن استثماره في تحقيق أهداف وغايات التنمية. وثمة من يراها عبئا تنمويا (زيادة الطلب على الطاقة والمياه والخدمات الأساسية، والأثر على البيئة،..).

عالميا، ثمة قناعة تتزايد يوما بعد يوم، منذ إعلان ريو (1992) أن التنمية المستدامة تتطلب ضرورة الاعتراف بالعلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية وإدارتها على نحو ملائم. ومنذ ذلك الوقت، وبهدف تعزيز رفاه الإنسان ومستوى معيشته، مع المحافظة على الطبيعة والبيئة، وضعت سياسات تروج وتشجع على أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، وسياسات أخرى تعالج الديناميات السكانية.

**منظور تنموي**:

في غزة أزمات متعددة ومتفاقمة. ومن غير المرجح أن تعود أسبابها إلى الزيادة السكانية فحسب؛ إذ ثمة أسباب سياسية وأخرى تتعلق بالفساد وسوء التخطيط والأداء. السياق العام في فلسطين، وفي غزة خصوصا، ليس سياقا تنمويا البتة. النظريات الشائعة حول النمو السكاني تعجز عن تفسير هذه الظاهرة في غزة.

1. الزيادة السكانية تفاقم من مشكلات قطاع غزة (البنية التحتية، الخدمات، الفقر، البطالة، المياه...)، ونظرا لسياق الهشاشة والانكشاف لا يجري الاستفادة كما يجب من العنصر البشري (بل أصبح عبئا على التنمية)
2. تتطلب جهود مكافحة الفقر، على سبيل المثال، زيادة الإنتاج والاستهلاك ووضع سياسات مناصرة للفقراء. هذه الجهود ستقود حتما إما إلى زيادة الضغوط على الموارد الطبيعية المحدودة (الأرض والمياه)، وإما إلى زيادة الاعتمادية على الخارج ما يفسح المجال لممارسة الضغط السياسي. وقد تفشل هذه الجهود ابتداءا بسبب الانقسام والممارسات الاحتلالية.
3. نظراً لارتفاع معدل النمو السكاني، فإن الشباب يشكلون حوالي **60** في المائة من السكان، ومع الوقت من المرجح زيادة نسبة هؤلاء. ثمة حاجة إلى تنمية اقتصادية لخلق فرص عمل تستوعب هؤلاء الشباب القادرين على العمل وخريجي الجامعات. ولأن سياق غزة لا يسمح بمثل هذه التنمية، يصبح هؤلاء الشباب عبئا على أنفسهم وعلى أسرهم وعلى المجتمع بدلا من أن يكونوا عنصرا إنتاجيا مثمرا. لا يجد العديد من الخريجين الجدد سوى فرص عمل منخفضة الأجر وغير مستقرة. لإيجاد فرص عمل كاملة وزيادة دخل الأسرة ومكافحة الفقر، يحتاج القطاع إلى نمو اقتصادي أعلى وأكثر استدامة، مع قدر معقول من العدالة الاجتماعية وتباطؤ في النمو السكاني وهو ما لايمكن تصوره في ظل السياق الحالي.
4. بالرغم من[نمو](https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/9/25/%D8%AA%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1) الاقتصاد الفلسطيني بنسبة تقارب الـ 3% خلال السنوات الماضية، بقي معدل دخل الفرد ثابتا، نظراً لنمو السكان نتيجة الزيادة الطبيعية بذات النسبة تقريباً، وهو ما يعني تآكل القدرة الشرائية في ضوء معدلات التضخم السنوية.  وبالتالي من غير المتوقع أن يكون لأي نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تأثير إيجابي كبير على زيادة [فرص العمل](https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/12/14/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D9%8A%D9%83%D8%A8%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%B2%D8%A9-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9) والتشغيل ناهيك عن تحقيق التنمية
5. يعود ضعف قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو تفوق الزيادة الطبيعية في عدد السكان إلى مجموعة من العوامل؛ أبرزها: استمرار حالة عدم اليقين، والجمود السياسي، والانقسام بالإضافة إلى الإجراءات والقيود والمعيقات الإسرائيلية، ضعف دور مؤسسات السلطة، استمرار حصار وإغلاق القطاع، وإغلاق معبر رفح وتأثير ذلك على حركة التبادل التجاري ومجمل النشاط الاقتصادي.
6. كان للتزايد المطرد في عدد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة الذي لا تتعدى مساحته 365 كم2 (معدل نمو هو الأعلى في الدول العربية بنسبة 3-4%) أثره الكبير على الموارد الطبيعية وعلى البيئة بشكل عام، إذ ساهم بتراجع نسبة الأراضي الزراعية بسبب الحاجة للبناء والإعمار. تراجعت مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة بنسبة 33% خلال 17 عاماً. من المشاكل الأخرى أزمة السكن (الحاجة إلى 17 ألف وحدة سنويا)، التصحر، الزحف العمراني.
7. صغر المساحة مع ضعف الموارد الطبيعية والزيادة السكانية ينذر بكارثة على عدة صعد: ‏التعليم والصحة والبنية التحتية. نصف سكان قطاع غزة من الأطفال وتقل أعمارهم ‏عن 15 عاماً. ويعد هؤلاء غير منتجين في المجتمع وتزيد احتياجاتهم الاستهلاكية ‏ما يزيد معدل عبء الإعالة على القطاع المنتج. فإذا أضفنا الانقسام، والحصار وانخفاض النمو الاقتصادي وصعوبة التخطيط المستقبلي أدركنا مدى الكارثة!
8. البنى التحتية الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والخدمات الاجتماعية لا تكفي لمواكبة احتياجات الأعداد المتنامية للسكان، في الوقت الذي سيحتاج القطاع فيه إلى كمياتٍ مضاعفة من الكهرباء ومئات المدارس والمستشفيات الجديدة، وآلاف الوحدات السكنية
9. ثمة قاعدة معروفة تربط بين قدرة منطقة ما على استيعاب السكان وبين مصادر الطاقة واستهلاكها. تعتمد قدرة قطاع غزة على استيعاب سكانه ونموهم السريع على توافر الغذاء والماء والأرض وأيضا الطاقة. تراجع هذه القدرة أو ضعفها تعني إما المجاعة أو الهجرة. (وفي سياقنا الحالي الانفجار بمعنى عودة العنف). يواجه قطاع غزة توجد أزمة طاقة (وقود وكهرباء)، وتلقي هذه الأزمة بظلالها على جميع مناحي حياة السكان. وإذا كان من الصعب فحص العلاقة المباشرة بين هذه الأزمة والنمو السكاني (فالأمر غريب، رغم هذه الأزمة فمعدل الزيادة السكانية كبير للغاية!). أحد التفسيرات أن قطاع غزة، بالرغم من أزمته يعتبر مجتمع طاقة عالية (النفط والغاز) ولم يسبق أن عانى سكانه من هذه الأزمة قبل الانقسام. من المرجح أن استمرار الأزمة سيقود بالتأكيد إلى تراجع النمو السكاني.
10. مع النمو السكاني، يزداد الضغط على الموارد المائية المحدودة. طبقا لسلطة المياه الفلسطينية فأن **97%** من مياه الخزان الجوفي في قطاع غزة ملوثة وغير صالحة للاستخدام الآدمي. يعتبر الخزان الجوفي الساحلي هو المصدر الوحيد للمياه في قطاع غزة (علاوة على حوالي 5 مليون متر مكعب من شركة مكروت سنويا). يُستهلك من مياه ذلك الخزان ما يتراوح بين 200-220 مليون متر مكعب سنويا، نصفها لاستخدامات الزراعة. يصل العجز المائي إلى 150 مليون متر مكعب سنويا وهو يتصاعد باستمرار. علاوة على ذلك، يعاني الخزان الجوفي من التملّح والتلوث بسبب الاستخدام الجائر لمياهه، وتسرب الكثير من الملوثات من مصادر عديدة (البحر، الصرف الصحي). من المشاكل ذات الصلة؛ زيادة كميات مياه الصرف الصحي، وصول محدود إلى بعض المناطق السكنية، الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية. إذن يعاني القطاع من ظاهرتي الإجهاد المائي والندرة، هناك من يربط بين هاتين الظاهرتين والنمو السكاني (معظم المناطق التي تواجه الإجهاد المائي أو الندرة في العالم هي تلك ذات الموارد المائية القليلة، مع كثافة سكانية عالية وارتفاع معدلات نمو السكان).

**استنتاجات وتوصيات**

تعتبر دراسة الظاهرة الديموغرافية من حيث الحجم (عدد السكان)، الكثافة (عدد السكان في منطقة معينة)، النمو (كيف يتغير حجم السكان بمرور الوقت)، ضرورة تنموية وحاجة عملية لوضع توقعات أفضل بخصوص التخطيط للمستقبل والإجابة على التحديات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ وتلبية حاجات السكان واستخدام الموارد والحفاظ على البيئة وغير ذلك.

**(1)** قطاع غزة متخم بسكانه. وتشير الوقائع إلى أن محددات "النمو السكاني" من حيث معدل الوفيات، معدل الخصوبة، الكثافة تشير إلى أن القطاع يعاني من مشكلة متفاقمة لم تنشأ من الزيادة الطبيعية فقط، وإنما أساسا من تدفق اللاجئين إليه عام 48.

**(2)** تشهد الوقائع والأحداث التاريخية أن أزمات القطاع المختلفة ليست ناجمة عن الزيادة السكانية، وإنما يمكن القول أن هذه الزيادة تفاقم الأزمات وتصعب من إيجاد الحلول الناجعة لها. حينما كان القطاع يتمتع نسبيا بالحركة كان المورد البشري عنصرا رئيسا في نهضته الاقتصادية سواء بالعمل داخل "إسرائيل" أو في بلدان الخليج، أو بالتمتع بفرص التعليم في الخارج واكتساب المهارات والمعارف وتوظيفها في إدارة ما يمكن أن نطلق عليه مجازا "التنمية في ظل الاحتلال" أو "التنمية بالرغم من الاحتلال". وقد وصفت بالتنمية من أجل الصمود، التنمية الإنعتاقية.

**(3)** منذ البداية نظر الإسرائيليون إلى مشكلة النمو السكاني في قطاع غزة واحتمالات انفجاره نظرة عنصرية. تشير الوثائق الإسرائيلية إلى أن قادة إسرائيل في جميع المراحل ما بعد النكبة رأوا في هذه المشكلة خطرا أمنيا ووجوديا واستراتيجيا، فكانت جل مخططاتهم، ولازالت، تسعى إلى إعادة توطين اللاجئين (75% من السكان) أو إجبارهم على الرحيل وفي نهاية المطاف استقر العقل الاستراتيجي الإسرائيلي على فصل القطاع بسكانه والتخلص من معضلته نهائيا.

**(4)** إن شرط التنمية المستدامة في سياق قطاع غزة يكمن في إقرار إسرائيل بمسؤوليتها عن نشوء معضلته ومن ثم تحملها تبعات ذلك، وأيضا التوقف فورا عن محاولات "فصله" وإعادة الاعتبار لحلول ممكنة وعادلة من شأنها أن توفر أرضية مناسبة لنهضة تنموية حقيقية وعلى وجه الخصوص حل الدولتين. إسرائيل لا تحاول أن تنفصل عن القطاع بالمعنى السياسي والمادي فقط، بل والانفصال عن مسؤوليتها تجاهه وتجاه المساهمة في حل أزماته.

**(5)** ومع ذلك، يجب الإقرار أن الزيادة السكانية الهائلة في قطاع غزة تفاقم من أزماته وتصعب الوصول إلى حلول ناجعة لها؛ ذلك إن تحقيق التوازن بين التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي (بما في ذلك تطور التكنولوجيا) واستدامة البيئة يتأثر بالضرورة بالديناميات السكانية. من هنا يصبح من الضرورة بمكان وضع سياسات قائمة على الحقوق لا تتحكم في هذه الديناميات في ذاتها، وإنما تعالج محدداتها الأساسية. وذلك على النحو الذي جاء في "برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" لمواجهة النمو السكاني وارتفاع معدلات الخصوبة والتحضر السريع.

**(6)** لا تؤثر الديناميكيات السكانية على الأهداف التنموية الشاملة فحسب، ألا وهي الحد من الفقر ورفاهية البشر ومستويات المعيشة، بل تؤثر أيضا تأثيرا قويا على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. الجهود المبذولة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي والبطالة؛ تثبيط الاستغلال المفرط للأراضي والمياه الجوفية؛ تعزيز الوصول الشامل إلى الطاقة؛ ضمان التحضر المستدام؛ وتقليل الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان ترتبط ارتباطًا وثيقًا لا ينفصم بديناميات السكان.

**(7)** للتصدي للتحديات المرتبطة بالديناميات السكانية وتعزيز مسارات التنمية الأكثر استدامة، ثمة العديد من التدخلات المقترحة: معالجة التغيرات السكانية من خلال توسيع الخيارات والفرص وليس تقييدها (استخدام الحوافز وليس القيود)، تمكين النساء ليس فقط من اتخاذ القرار بشأن عدد أطفالهن وتوقيت حملهن، من خلال توفير إمكانية الوصول الكافي إلى الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بل أيضاً تعزيز مشاركتهن النشطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، اغتنام الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها الشباب، القيام بتدابير فعالة لمكافحة الفقر وتنمية القدرات والوظائف البشرية، أخيرا التخطيط الاستباقي للديناميات السكانية عبر الاستخدام المنتظم للبيانات والتوقعات السكانية. وعلى وجه خاص نحن بحاجة إلى استعادة الوحدة وإنهاء الانقسام ورفع الحصار ووقف الاعتداءات الإسرائيلية كشرط أولي لتحقيق التنمية في القطاع وضمان بيئة مناسبة لحل الأزمات المتفاقمة. استخدام تقنيات متطورة لزيادة الإنتاجية الزراعية دون إحداث ضغوط على الموارد المحدودة، سرعة إنجاز مشروع تحلية مياه البحر من الضغط السياسي للحصول على حصتنا من المياه من الجانب الإسرائيلي، توزيع الموارد بشكل أكثر عدالة وكفاءة، التخفيف من الاستهلاك المفرط، التقدم التكنولوجي نحو إنتاج الطاقة البديلة، تحقيق توازن بين القطاعات الإنتاجية المختلفة بشأن استخدام مدخلات الإنتاج ومواد الطاقة والوقود، التخلص من النفايات ومياه الصرف الصحي بطريقة مفيدة وآمنة، تشجيع حاضنات ومسرعات ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة للشباب وخريجي الجامعات، وغير ذلك من التدابير.